عصرنة المرفق العام في الجزائر " رقمنة البلدية نموذجا"

Modernizing the public facility in Algeria, "digitizing the municipality as a model"

يحياوي سمية♦
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية- الجزائر
soumianourelchams26@gmail.com

تاريخ الإرسال:2019/09/29	تاريخ القبول: 2020/07/01	تاريخ النشر: 2020/09/17

الملخص :

في إطار تجسيد عملية عصرنة المرفق العام في الجزائر والذي فرضته جملة من المتغيرات أهمها الثورة التكنولوجية في تقنية تقديم المعلومات، شكلت عملية رقمنة الإدارة المحلية ممثلة في البلدية إحدى أولى اهتمامات الدولة الجزائرية لعصرنة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن والتي تجلت تحديدا من خلال استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي ساهم في إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية للإدارات المرتبطة بهذا السجل كما تم تحويل الوثائق الإدارية إلى وثائق الكترونية، بالإضافة إلى إطلاق خدمات عبر شبكات الانترنت بهدف تقريب الإدارة من المواطن.

الكلمات المفتاحية: العصرنة، المرفق العام، الرقمنة، البلدية.

Abstract:

As a part of the modernization of the general facility in Algeria, which was imposed by a number of variables, the most important of which is the technological revolution in information technology, the process of digitizing the local administration represented in the municipality was one of the first concerns of the Algerian state to modernize the public services provided to the citizen, and which was manifested in the creation of the national automated registry of the civil status, which contributed to the exemption of citizens from submitting civil status documents to the administration associated with this registry, the administrative documents were also transferred to electronic documents in addition to the launch of services over the internet networks in order to bring the administration closer to the citizen.

♦المؤلف المرسل

مقدمة:

إن الاعتماد على أساليب تقليدية في إدارة وتسيير المرافق العمومية جعل من الخدمات العمومية المقدمة للمواطن تسير وفق وتيرة ضعيفة جدا على نحو أرهق كاهل المواطن من جهة وتسبب في ازدياد الضغوطات الممارسة على الإدارات العمومية من جهة أخرى.

أمام هذا الوضع ونتيجة للتطور الحاصل في العديد من المجالات وجدت الدولة الجزائرية نفسها ملزمة على التكيف مع هذه التطورات وبدأت في وضع وتجسيد عدة مشاريع لترقية المرافق العمومية من خلال الاعتماد على احدث التقنيات والتكنولوجيات بهدف عصرنة الخدمات العمومية وإرضاء المواطن.

وقد كان مشروع ترقية وعصرنة الإدارة المحلية وتحديدا البلدية لكونها الإدارة الأقرب إلى المواطن من حيث تلبية حاجياته اليومية، من بين الأولويات التي أكدت عليها الدولة الجزائرية وحرصت على تزويدها بأحدث التكنولوجيات لرقمنة كل ما هو موجود على مستواها وتحويلها من مجرد إدارة ورقية إلى إدارة الكترونية عصرية تعمل على تقديم خدمات ذات جودة عالية.

على ضوء هذه المعطيات نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت عملية رقمنة البلدية في الجزائر في ترقية الخدمات العمومية المقدمة للمواطن؟**

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم دراستنا إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى تحديد ماهية ودوافع عصرنة المرفق العام في الجزائر، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى رقمنة البلدية كنموذج لعصرنة المرفق العام في الجزائر.

المبحث الأول : ماهية ودوافع عصرنة المرفق العام في الجزائر

تعتبر عصرنة المرفق العام في الجزائر من بين أهم الأهداف التي تصبو الدولة إلى تحقيقها للولوج إلى عالم التطور والحداثة من خلال إدخال تقنيات مبتكرة في إداراتها العمومية واستعمالها لتقنيات و تكنولوجيات إعلام حديثة في تقديم خدماتها للمواطن.

وقد جاءت عملية العصرنة كاستجابة لعدة عوامل سواء الإدارية منها أو السياسية أو الاقتصادية أو بالأخص التكنولوجية سعيا منها لترقية الخدمات العمومية من جهة وتخفيف الإجراءات الإدارية من جهة أخرى.

للتفصيل أكثر في هذه النقطة ارتأينا أن نتطرق أولا لمفهوم عصرنة المرفق العام ثم الحديث عن دوافعه.

المطلب الأول: مفهوم عصرنة المرفق العام

إن أهمية المرافق العمومية و دورها في تقديم الخدمات العامة للمواطن جعل من ترقيتها و تحديث أساليب تسييرها أمرا حتميا لتغطية العجز والضعف في وتيرة الخدمات المقدمة من جهة ولمواكبة العصرنة من جهة أخرى.

وحتى يتسنى لنا تحديد مفهوم عصرنة المرفق العام لابد أن نتطرق إلى تعريف كل من المرفق العام وتحديد معنى العصرنة.

الفرع الأول: تعريف المرفق العام

وردت العديد من التعاريف بخصوص المرفق العام، نذكر منها تعريف عبد ربه عبد الصمد الذي يعتبر بأنه: "كل نشاط تقوم به الإدارة العامة أو تعهد به لأحد الأفراد لتولي إدارته تحت إشرافها ورقابتها بقصد إشباع حاجة عامة للجمهور وعلى وجه منتظم و مطرد".[1]

وهناك من يعرف المرفق العام وفقا للمعيار العضوي على أنه: " الهيكل الذي يتولى هذا النشاط"، في حين يعرفه البعض الآخر على أنه: " المنظمة التي تقوم الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية بإنشائها".[2]

أما تعريف المرفق العام وفقا للمعيار الموضوعي، فهناك من يعتبره: " النشاط الذي تقوم به الدولة أو أحد أشخاصها الإدارية بغية تحقيق مصلحة عامة"، أما البعض الآخر فيرى بأنه: " النشاط الذي تتولاه الإدارة لتحقيق الصالح العام".[3]

انطلاقا من هذه التعاريف يمكن اعتبار المرفق العام هو النشاط الذي تمارسه الإدارة تحت إشراف الدولة بغرض تحقيق المصلحة العامة.

الفرع الثاني: عناصر المرفق العام

تتجلى عناصر المرفق العام وفقا للتعاريف سالفة الذكر فيما يلي:

أولا: المرفق العام هو نشاط

ثانيا: تمارسه الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية الأخرى

ثالثا: تمتع الدولة بالإشراف عليه، فرقابة الدولة تختلف بحسب الأسلوب الذي اختارت الإدارة إدارة المرفق العام به

رابعا: تلبية حاجيات ذات منفعة عامة باعتبارها عنصرا جوهريا في المرفق العام، فإذا ما فقد النشاط صبغة المنفعة العامة لا نكون أمام مرفق عام حتى عندما تدير الدولة ذلك النشاط وتشرف عليه

خامسا: تحقيق المصلحة العامة، فالهدف الأساسي من إنشاء المرفق العام يكمن في تحقيق المصلحة العامة من خلال إسداء حاجيات عامة نافعة للمجتمع.[4]

الفرع الثالث: تعريف العصرنة

يقصد بالعصرنة تجديد وتحديث ما هو قديم وهو مصطلح يرتبط عادة بالتقدم التكنولوجي.[5]

---

[1] - - عمار عوابدي، النشاط الإداري، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 79.

[2] - محمد رضا جنيح، القانون الإداري، الطبعة الثانية، مركز النشاط الجامعي، 2008، ص 284.

[3] - محمد الشافعي أبو رأس، القانون الإداري، منشور على شبكة الأنترنت على الموقع التالي:

https://www.philadelphia.edu.jo/law/sl/420161pdf، تاريخ الاطلاع: 2018/9/6 على الساعة 10:30.

[4] - عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الثانية، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 12، 15.

[5] - حداثة https://ar.wikipedia.org/wiki/

أما عصرنة المرفق العام فهي عملية التكيف مع التحولات الراهنة من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة ونمط ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على إدخال التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات لمواكبة التطور الحاصل وهذا من أجل إرضاء المواطن من جهة وتحقيق الجودة في الخدمات من جهة أخرى.[1]

المطلب الثاني: دوافع عصرنة المرفق العام في الجزائر

تكمن دوافع عصرنة المرفق العام في الجزائر فيما يلي:

- تقليل الضغوط على مستوى الشبابيك وتقليص آجال الانتظار.
- تسهيل معاملات الأفراد وإعادة هيكلة الإجراءات نحو التبسيط.
- تقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الالكترونية محل الوثائق الورقية.
- تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي حيث يواكب مستوى أداء الحكومة مع النظم الحديثة المتبعة في أماكن أخرى.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة والمساهمة كذلك في التجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتقريب الإدارة من المواطن.[2]
- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به.
- ضغط المواطن على الإدارة للحصول على خدمات أفضل و أسرع.
- المطالبة بالكفاءة في تقديم خدمات عامة جديدة ومتطورة.
- الدوافع السياسية والتحولات الديمقراطية.
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- الضرورة الملحة لعصرنة المرافق العمومية بسبب ضعف الخدمات المقدمة من طرف الأجهزة الإدارية للدولة.[3]

[1] - - فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد الثاني، 2016، ص 313.

[2] - واعر وسيلة، مداخلة بعنوان دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية، حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الجزائر، الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 16.

[3] - يتوجي سامية، أطر رقمنة الإدارة العمومية في " مشروع الجزائر الالكترونية 2013 " ، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية، السنة التاسعة، العدد 18 جوان 2015، ص 209.

عصرنة المرفق العام في الجزائر " رقمنة البلدية نموذجا"

المبحث الثاني: رقمنة البلدية كنموذج لعصرنة المرفق العام في الجزائر

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الجزائرية الهادف إلى تحسين آداء الإدارة العمومية وترقية الخدمات المقدمة للمواطنين، تم تجسيد العديد من المشاريع في مجال عصرنة المرفق العام، نذكر منها مشروع رقمنة البلديات وتزويدها بوسائل تكنولوجية حديثة تهدف في مجملها إلى تمكين المواطن من استخراج الوثائق اللازمة بطريقة الكترونية من أي بلدية دون تكبد عناء التنقل إلى بلديات أخرى.

وقد تجلى هذا الأمر من خلال رقمنة سجلات الحالة المدنية وتحويل بعض الوثائق الورقية إلى وثائق بيومترية الكترونية كجواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية وهذا كله في إطار القضاء على الإدارة الورقية وتجسيد الإدارة الالكترونية لتمكين المواطن من الاستفادة من خدمات ذات جودة عالية وفي أقرب وقت ممكن، وهذا ما سيتم تفصيله أكثر في المطالب الموالية من خلال التطرق إلى المقصود برقمنة البلدية ومظاهرها.

المطلب الأول: رقمنة البلدية

تتم عملية رقمنة البلدية من خلال استخدام وسائل وتقنيات الكترونية حديثة لرقمنة كل ماهو موجود على مستوى البلديات وإخضاعها للتسيير بطريقة آلية لتحقيق الشفافية والفعالية من جهة ولمواكبة التطور التكنولوجي من جهة أخرى.[1]

وقد جاءت عملية الرقمنة كتجسيد لمخطط عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية المتعلق بعصرنة الإدارة العمومية وتحويلها إلى إدارة الكترونية والذي شرعت فيه الوزارة مع بداية عام 2017 ، وهذا كله للوصول إلى بلدية الكترونية عصرية مزودة بأحدث التقنيات والأنظمة المعلوماتية خدمة للمواطن.[2]

المطلب الثاني: مظاهر رقمنة البلدية في الجزائر

تجسدت معالم رقمنة البلدية في الجزائر من خلال الأساليب المبتكرة في تسيير وإدارة مختلف المصالح على مستوى البلدية بطريقة الكترونية، وقد مس هذا الإجراء بصفة أولية مصلحة الحالة المدنية التي تعتبر من أكثر المصالح التي يتوافد إليها المواطن للاستفادة من خدمات معينة، وذلك من خلال حفظ سجلات الحالة المدنية في السجل الوطني الآلي المخصص لذلك وتحويل الوثائق الإدارية إلى وثائق الكترونية بالإضافة إلى إطلاق خدمات الكترونية تمكن المواطن من الحصول على وثائقه دون التنقل للبلدية وهذا كله لتقريب الإدارة من المواطن وضمان جودة الخدمات العمومية المقدمة من طرف البلديات.

الفرع الأول: استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربطته بالبلديات وملحقاتها الإدارية طبقا لما ورد في المادة 25 مكرر من القانون 14-08 المؤرخ في 13 شوال عام 1435، الموافق ل9 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70- 20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389

[1] - www.interieur.gov.dz
[2] - www.interieur.gov.dz

الموافق ل 19 فيفري 1970 والمتعلق بالحالة المدنية بنصها: " يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية...".[1]

يعمل هذا السجل بواسطة وسيلة رقمية تعمل على تركيز كافة عقود الميلاد وعقود الزواج وعقود الوفيات وكذا التعديلات والاغفالات والتسجيلات أو التصحيحات التي تم تدوينها.[2]

يتم تسليم نسخ رقمية مطابقة لأصل العقود الرقمية المحفوظة مركزيا إلى كافة البلديات وملحقاتها الإدارية بواسطة ضباط الحالة المدنية، على أن تقدم طلبات تسليم النسخ الأصلية من العقود الرقمية على مستوى هذه البلديات وملحقاتها.[3]

يخول ضباط الحالة المدنية للبلديات وملحقاتها الإدارية صلاحية توقيع نسخ عقود الميلاد وعقود الزواج وعقود الوفاة ودمغها بأختامهم.[4]

وترجع أسباب إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية إلى عدة عوامل نذكر منها:

- توجه الدولة نحو عصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية.
- المعاناة المستمرة للمواطنين من مشاكل وأعباء التنقل كل مرة إلى مكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية.
- إنشاء قاعدة معطيات وطنية تسمح بتجسيد متطلبات الإدارة الالكترونية وتقديم خدمات معلوماتية للمواطنين

وقد ساهم إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية أيضا في تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن من خلال إعفائه من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة فيه وهذا طبقا لما ورد في المادة 2 من المرسوم التنفيذي 15-204 المؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق ل 27 جويلية 2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بنصها: " يتعين على الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية في إطار الإجراءات الإدارية التي تدرسها، ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الاطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل الوطني.[5]

الفرع الثاني: إصدار وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية

بالرجوع للمرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 8 صفر عام 1437 الموافق ل 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، يتم إصدار وثائق الحالة المدنية من السجل

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49 ، الصادرة بتاريخ 20 غشت 2014، المادة 25 مكرر، ص 4.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49 ، الصادرة بتاريخ 20 غشت 2014، المادة 25 مكرر 1، ص 4.

[3] - المرجع نفسه، المادة 25 مكرر 2، 3 ص 4، 5.

[4] - المرجع نفسه، المادة 25 مكرر 4، ص 5.

[5] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 ، الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2015، المادة 2، ص16 .

الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة الكترونية يتم ممرها بتوقيع الكتروني موصوف يجعل من وثيقة الحالة المدنية المرسلة الكترونيا تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية إذا ما تم إعدادها وفقا للتشريع المعمول به.[1]

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل 17 فيفري 2014 قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات وذلك في الملحق المرفق بهذا المرسوم طبقا لما ورد في المادة 2 منه.[2]

الفرع الثالث: استحداث الوثائق البيومترية الالكترونية

في إطار تجسيد عملية رقمنة البلدية تم تحويل بعض الوثائق الورقية إلى وثائق بيومترية الكترونية وتمديد صلاحيتها، وقد شمل هذا الأمر بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر بالإضافة إلى رخصة السياقة والذين تكون عملية تجديدهم بطريقة آلية تهدف إلى تخفيف الإجراءات الإدارية في الحصول عليها.

أولا: جواز السفر البيومتري الالكتروني

طبقا للقرار المؤرخ في أول صفر من عام 1433 الموافق ل26 ديسمبر 2011 حدد تاريخ بداية تداول جواز السفر البيومتري الالكتروني انطلاقا من تاريخ 5 جانفي 2012[3] ليتم تعميم هذا الأمر على مستوى البلديات انطلاقا من شهر مارس من عام 2015 بعدما كان الأمر متعلقا بالدوائر فقط.

ثانيا: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية

بالرجوع للمادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 أفريل 2017 تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري الكتروني، ولقد حدد هذا المرسوم مواصفاتها والجهة المختصة بإعدادها والممثلة في البلديات، كما حدد آجالها وكيفية تجديدها.[4]

ثالثا: رخصة السياقة البيومترية الالكترونية

أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 1 أفريل 2018 على استصدار أول رخصة سياقة بيومترية الكترونية وهذا في إطار تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة عالية وبلوغ مستوى جد متقدم من العصرنة عن طريق اللجوء إلى آخر التقنيات والتكنولوجيات المتاحة، وقد أعلن الوزير عن تزويد البلديات خلال شهر ماي من هذا العام بالقارئات الالكترونية التي ستسمح بقراءة هذه الوثيقة الالكترونية، وقد تم تعميم هذه الخدمة على أربع بلديات في الجزائر العاصمة خلال شهر جوان 2018 ، أما باقي بلديات الوطن فسيكون هذا الأمر قبل نهاية عام 2018.[5]

---

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2015، المادة 2، ص 6.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة 26 فيفري 2014، المادة 2، ص 6.

[3] - راجع المادة الأولى من القرار المؤرخ في أول صفر من عام 1433 الموافق ل26 ديسمبر 2011.

[4] - راجع المواد 6، 9، 17 من المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل 2017 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و آجالها.

[5] - www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

رابعا: مشروع الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية

أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية عن مشروع الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية الذي سيسمح بحذف كافة الملفات الإدارية لحاملي الوثائق البيومترية، ويتم حاليا العمل بهذا الشباك على مستوى ثلاث بلديات في الجزائر العاصمة، وسيتم تعميمه على كل البلديات خلال عام 2018 وهذا ما سيسمح بترشيد النفقات وتخفيض تكاليف طباعة مختلف الوثائق والاستمارات.[1]

الفرع الرابع: إطلاق خدمات الكترونية

أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية خدمات الكترونية مختلفة بهدف تقريب الإدارة من المواطن، ومثالها تمكين الأشخاص المتحصلين على جواز سفر بيومتري تقديم طلب الكتروني عبر البوابة المخصصة لذلك لطلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية بدون أي ملف ودون التنقل إلى مصلحة الوثائق البيومترية على مستوى البلديات كما يمكن لطالبي جواز السفر البيومتري متابعة مراحل معالجة ملفاتهم عبر الأنترنت[2] بالإضافة إلى إمكانية طلب شهادة الميلاد الأصلية s12[3] أيضا عبر الأنترنت.

خاتمة:

إن حرص الدولة الجزائرية على إدخال تقنيات جديدة ومتطورة في تسيير الإدارة المحلية لكونها الإدارة الأقرب إلى المواطن يشكل نقلة نوعية في مجال عصرنة الخدمات العمومية وترقيتها وهذا كله بهدف تقريب الإدارة من المواطن ومواكبة التطورات الراهنة بالإضافة إلى الولوج لعام الإدارة الالكترونية بدل الإدارة الورقية.

النتائج المتوصل إليها:

- عملية رقمنة البلدية ساهمت في ترقية الخدمات العمومية المقدمة للمواطن
- أدت إلى تقليص الوثائق الإدارية المطلوبة في مختلف الإدارات
- ساهمت في تقليل الضغط على مختلف مصالح البلدية خاصة مصلحة الحالة المدنية

الاقتراحات:

- تزويد البلديات الالكترونية بأنظمة معلوماتية تسمح بالحفاظ على المعلومات المخزنة وحمايتها من أي تلف
- تغطية ولايات الوطن بشبكة الأنترنت لتمكين المواطن من الاستفادة من الخدمات الالكترونية من منزله دون التنقل إلى البلديات
- الاستعانة بموظفين مختصين في مجال رقمنة كل ما هو موجود على مستوى البلديات

[1] 80-2018 - www.interieur.gov.dz/index.php/ar/
[2] - http://passeport.interieur.gov.dz/Ar/informations/textes
[3] - https://demande12s.interieur.gov.dz/Ar/default.aspx

قائمة المراجع:

أولا : النصوص التشريعية

1/ القانون 14-08 المؤرخ في 13 شوال عام 1435، الموافق ل9 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70- 20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق ل 19 فيفري 1970 والمتعلق بالحالة المدنية.

2/ المرسوم التنفيذي 15-204 المؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق ل 27 جويلية 2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

3/ المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 8 صفر عام 1437 الموافق ل 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية.

4/ المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل 17 فيفري 2014 المحدد لقائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات.

5 / القرار المؤرخ في أول صفر من عام 1433 الموافق ل26 ديسمبر 2011.

6/ المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل 2017 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و آجالها.

ثانيا: الكتب:

1/ عمار عوابدي، النشاط الإداري، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

2/ محمد رضا جنيح، القانون الإداري، الطبعة الثانية، مركز النشاط الجامعي، 2008.

3/ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الثانية، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.

المقالات:

1/ فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد الثاني، 2016.

2/ واعر وسيلة، مداخلة بعنوان دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية، حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الجزائر، الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، جامعة منتوري، قسنطينة.

3/ يتوجي سامية، أطر رقمنة الإدارة العمومية في " مشروع الجزائر الالكترونية 2013 " ، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية، السنة التاسعة، العدد 18 جوان 2015.

رابعا: المراجع الالكترونية

1/ محمد الشافعي أبو رأس، القانون الإداري، منشور على شبكة الأنترنت على الموقع التالي: https://www.philadelphia.edu.jo/law/sl/420161pdf ،

تاريخ الاطلاع: 2018/9/6 على الساعة 10:30.

www.interieur.gov.dz

www.interieur.gov.dz/index.php/ar/ -

http://passeport.interieur.gov.dz/Ar/informations/textes

https://demande12s.interieur.gov.dz/Ar/default.aspx

حداثة https://ar.wikipedia.org/wiki